2018044444-00015-2

لجنة أهالي المخطوفين
والمفقودين في لبنان

لا تقترع إلا لمن يلتزم بقانون ذوي المفقودين

أختي المواطنة، أخي المواطن

منذ بدء الحرب في 13 نيسان 1975، خُطف وفُقد عدد كبير من الناس. أهل وأولاد وأقارب وأصدقاء وجيران، من مختلف الطوائف، والمذاهب، والمناطق والمهن والآراء...
خلال الحرب سألنا عنهم، السلطات الرسمية لا تجيب، والميليشيات تخطف.
لا الدولة كانت مركزية وحاكمة فعلياً خلال الحرب. ولا كانت الميليشيات تعلن عن ضحاياها.
الحرب ختمت عامها الـ43. و"السلم" اقترب من عامه الـ28. ونحن أهالي هؤلاء الضحايا ما زلنا نبحث عنهم.
قدّمنا للدولة حلاً بسيطاً وعلمياً لإقفال ملف المفقودين.
هذا الحل يستند على ما نصّتْ عليه القواعد والمعايير الدولية، وعلى ما اعتمدته غالبية دول العالم لحل قضية مفقودي الحرب لديها. مع الإشارة إلى أنه أخذ بالاعتبار خصوصية الوضع اللبناني. فلا يريدُ المحاسبةَ على ارتكاباتِ الماضي، ولا يعملُ، كما يدّعون، على إيقاظِ الأحقاد، ولا يرهِقُ خزينةَ الدولة.
إنه حل الحد الأدنى المقبول، وهو بشقّين:
1 - جمع وحفظ العيّنات البيولوجية (الريق) من أهالي المفقودين والمخفيين قسرياً، تمهيدا للتعرف على هوياتهم أحياء كانوا أم أمواتا. تنفيذه يتطلب قراراً من مجلس الوزراء تلتزم بتطبيقه وزارة الداخلية.
2 - إنشاء هيئة وطنية مستقلة، مهمتها الكشف عن مصير المفقودين والمخفيين قسرياً. تنفيذه ينتظر إقرار قانون في مجلس النواب.
هذا الحل جرى تبنّيه شعبياً من خلال تواقيع ما يزيد عن 5 آلاف شخصا على العريضة الوطنية، وينتظر تبنيه وإقراره رسمياً. إن المفقودين وذويهم هم على صورتكم وصورتنا. إنهم آلاف، ومن كل الطوائف والمذاهب والمهن والانتماءات الفكرية ، ومن كل المناطق و من الدوائر الانتخابية الـ15.

يا أهل الضمائر الحية، نتوجه إلى كل واحدة وواحد منكم:
يوم 6 أيار، لا تعطِ صوتك إلا للوائح والمرشحين الذين يتبنون قضية المفقودين في برامجهم والذين يتعهّدون، في حال نجاحهم، بالعمل **على إقرار قانون حقوق ذوي المفقودين بالمعرفة.**

اقترع للائحة التي تلتزم بقانون المفقودين
#صوتك_التفضيلي_للمفقودين
#حقّنا_نعرف